البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

شباط 2019

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	41

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال نفس الفترة من عام 2017. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 بنسبة 2.0%، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.0% خلال نفس الشهر من عام 2018. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2018 ليصل الى 18.7% من إجمالي القوة العاملة مقابل 18.5% خلال نفس الربع من عام 2017.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 13,289.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 33,227.4 مليون دينار، مقابل 33,359.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 26,214.1 مليون دينار، مقابل 26,108.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 33,648.8 مليون دينار، مقابل 33,848.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 1,951.6 نقطة، مقابل 1,908.8 نقطة في نهاية عام 2018.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 727.6 مليون دينار (2.4% من GDP) خلال عام 2018، بالمقارنة مع عجز مقداره 747.9 مليون دينار (2.6% من GDP) خلال عام 2017. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 818.6 مليون دينار، ليصل إلى 16,220.7 مليون دينار (53.9% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 220.3 مليون دينار، ليصل إلى 12,087.5 مليون دينار (40.2% من GDP). وبناءً عليه، انخفضت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى GDP لتصل الى 94.0% في نهاية عام 2018، مقابل ما نسبته 94.3% في نهاية عام 2017.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) عام 2018 بنسبة 3.5% لتبلغ 5,518.5 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 1.4% لتبلغ 14,353.2 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 4.2% ليصل إلى 8,834.7 مليون دينار مقارنة مع عام 2017. وتشير البيانات الأولية خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 9.1% وارتفاع مدفوعاته بنسبة 4.1% مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2018. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 ارتفاعاً بنسبة 4.4% مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2018. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,971.2 مليون دينار (9.0% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,376.0 مليون دينار (11.2% من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 10.2% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع 12.3% من GDP خلال الفترة المماثلة من عام 2017. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 538.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع 1,171.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2018 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 31,654.0 مليون دينار وذلك مقارنة مع 29,432.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 13,289.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 33,227.4 مليون دينار، مقابل 33,359.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 26,214.1 مليون دينار، مقابل 26,108.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 33,648.8 مليون دينار، مقابل 33,848.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة باستثناء أسعار الفائدة على السلف والقروض والتي شهدت ارتفاعاً في شهر كانون الثاني 2019 عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018، كما انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة خلال نفس الفترة، باستثناء أسعار الفائدة على الودائع لأجل والتي شهدت ارتفاعاً، عن مستواها المسجل في نهاية عام 2018.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 1,951.6 نقطة، مقابل 1,908.8 نقطة في نهاية عام 2018. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2019 ما مقداره 16,379.1 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2018 والبالغ 16,122.7 مليون دينار.

أهم المؤشـرات النقديــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية كانون الثاني			
2019	**2018**		**2018**
US$ 13,289.0 -0.8%	US$ 14,178.0 -1.5%	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	13,392.2 -6.9%
33,227.4 -0.4%	33,289.0 1.0%	السيولة المحلية	33,359.3 1.2%
26,214.1 0.4%	24,952.3 0.9%	التسهيلات الائتمانية	26,108.1 5.5%
23,069.2 0.3%	21,905.0 0.7%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	23,007.0 5.8%
33,648.8 -0.6%	33,444.3 0.7%	إجمالي ودائع العملاء	33,848.1 2.0%
25,513.5 -0.6%	25,784.5 0.6%	ودائع بالدينار	25,667.6 0.1%
8,135.3 -0.6%	7,659.8 1.4%	ودائع بالعملات الأجنبية	8,180.5 8.3%
26,872.5 -0.3%	27,049.2 0.5%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	26,944.5 0.1%
20,797.4 -0.2%	21,326.6 0.3%	ودائع بالدينار	20,846.4 -1.9%
6,075.1 -0.4%	5,722.6 1.1%	ودائع بالعملات الأجنبية	6,098.1 7.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

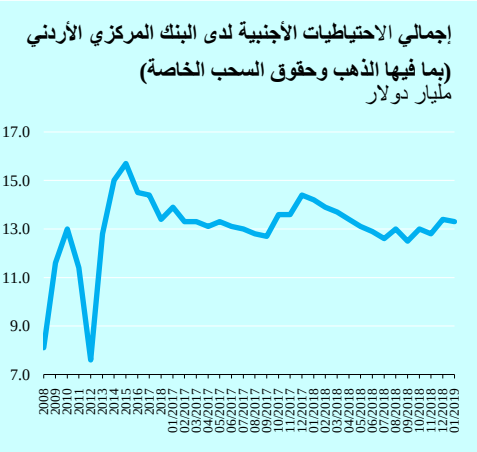

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 13,289.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 33.2 مليار دينار، مقابل 33.4 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر كانون الثاني 2019 مع نهاية عام 2018، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولــة**

    - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 29.0 مليار دينار، بالمقارنة مع 29.1 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 4.3 مليار دينار، وهذا الرصيد مماثل تقريباً للرصيد المسجل في نهاية عام 2018.

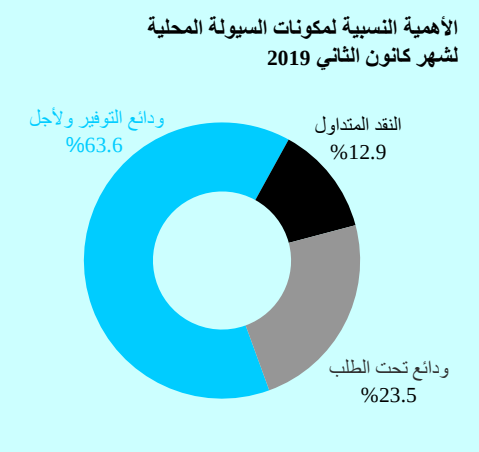

● العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2019 ما مقداره 26.2 مليار دينار، بالمقارنة مع 26.0 مليار دينار في نهاية عام 2018.

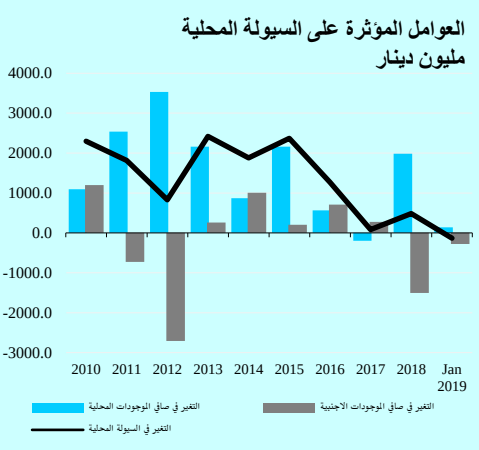

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 7.1 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 7.3 مليار دينار في نهاية عام 2018، وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 9.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2018		نهاية كانون الثاني 2018	نهاية كانون الثاني 2019
7,342.3	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**8,870.5**	**7,068.4**
9,151.4	البنك المركزي	10,122.7	9,084.7
-1,809.1	البنوك المرخصة	-1,252.2	-2,016.3
26,017.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**24,418.5**	**26,159.0**
-4,345.0	البنك المركزي، منها:	-5,239.9	-4,298.7
675.2	الديون على القطاع العام (صافي)	797.6	496.9
-5,043.0	أخرى (صافي*)	-6,060.3	-4,818.1
30,362.2	البنوك المرخصة	29,658.3	30,457.7
10,234.1	الديون على القطاع العام (صافي)	9,445.5	10,435.7
23,673.8	الديون على القطاع الخاص	22,668.5	23,751.7
-3,545.7	أخرى (صافي)	-2,455.7	-3,729.7
33,359.3	**السيولة المحلية (M2)**	**33,289.0**	**33,227.4**
4,296.4	**النقد المتداول**	**4,373.8**	**4,275.8**
29,062.9	**الودائع، منها:**	**28,915.2**	**28,951.6**
6,168.0	بالعملات الأجنبية	5,775.1	6,145.1

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 24 كانون الأول 2018 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.75%.
- سعر إعادة الخصم: 5.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 5.50%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 4.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.75%.

ويأتي هذا القرار في ضوء تطورات أسعار الفائدة في السوق الإقليمية والدولية وانسجاماً مع سياسة البنك المركزي الرامية إلى تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمصرفي وضمان تنافسية الأدوات المحررة بالدينار الأردني.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

كانون الثاني 2019	كانون الثاني 2018		2018
4.75	4.00	سعر الفائدة الرئيسى للبنك المركزي	4.75
5.75	5.00	إعادة الخصم	5.75
5.50	4.75	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	5.50
4.00	3.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة	4.00
4.75	4.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.75
4.75	4.00	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	4.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون الثاني 2019 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018 ليبلغ 4.82%.

أسعار الفائدة على الودائع

كانون الثاني 2017- كانون الثاني 2019 ، نسب مئوية

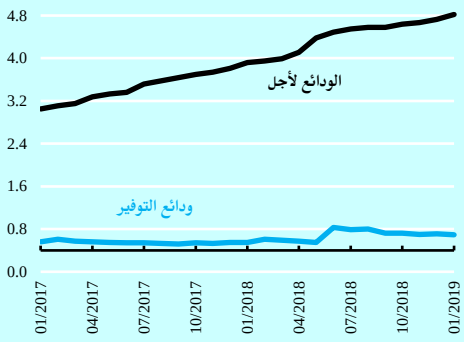

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون الثاني 2019 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018 ليبلغ 0.69%.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون الثاني 2019 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018 ليبلغ 0.28%.

◆ **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون الثاني 2019 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018 ليبلغ 8.39%.
- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر كانون الثاني 2019 بمقدار 52 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018 ليبلغ 9.12%.

أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية
كانون الثاني2017 - كانون الثاني 2019، نسب مئوية

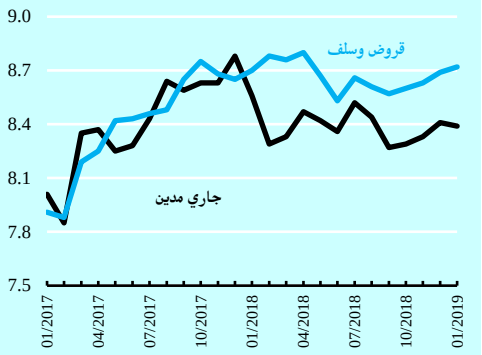

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2018		كانون الثاني 2018	كانون الثاني 2019	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.30	تحت الطلب	0.25	0.28	-2
0.71	توفير	0.55	0.69	-2
4.73	لأجل	3.92	4.82	9
	التسهيلات الائتمانية			
9.64	كمبيالات واسناد مخصومة	10.48	9.12	-52
8.69	قروض وسلف	8.70	8.72	3
8.41	جاري مدين	8.56	8.39	-2
9.57	الإقراض لأفضل العملاء	8.91	9.69	12

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون الثاني 2019 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018 ليبلغ 8.72%.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون الثاني 2019 ما نسبته 9.69%، مرتفعاً بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني 2019 بما مقداره 106.0 مليون دينار، أو ما نسبته 0.4%، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 215.5 مليون دينار (0.9%) خلال نفس الشهر من عام 2018 .
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر كانون الثاني 2019، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 62.2 مليون دينار (0.3%)، والحكومة المركزية بمقدار 28.5 مليون دينار (1.4%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 21.6 مليون دينار (3.3%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 6.8 مليون دينار (1.6%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 33,648.8 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 199.3 مليون دينار (0.6%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 246.6 مليون دينار (0.7%) خلال نفس الشهر من عام 2018.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في شهر كانون الثاني 2019 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 25.5 مليار دينار و8.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.8 مليار دينار للودائع بالدينار و7.7 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية خلال نفس الشهر من عام 2018.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر كانون الثاني 2019 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2018. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 حوالي 90.9 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 501.2 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض 10.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **عـدد الأسهـم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 بمقدار 121.5 مليون سهم عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 65.7 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 13.2 مليون سهم خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني 2019 ارتفاعاً قدره 42.8 نقطة (2.2%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018 ليصل إلى 1,951.6 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 66.5 نقطة (3.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 62.8 نقطة (3.3%)، وقطاع الخدمات بمقدار 38.1 نقطة (3.0%)، والقطاع المالي بمقدار 30.7 نقطة (1.2%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

كانون الثاني			
2019	2018		2018
1,951.6	**2,193.3**	**الرقم القياسي العام**	**1,908.8**
2,683.4	2,917.4	القطاع المالي	2,652.7
1,945.6	2,393.8	قطاع الصناعة	1,882.7
1,317.9	1,496.7	قطاع الخدمات	1,279.8

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الثاني 2019 ما مقداره 16.4 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 256.4 مليون دينار (1.6%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2018، مقابل ارتفاع بلغ 392.0 مليون دينار (2.3%) خلال نفس الشهر من عام 2018.

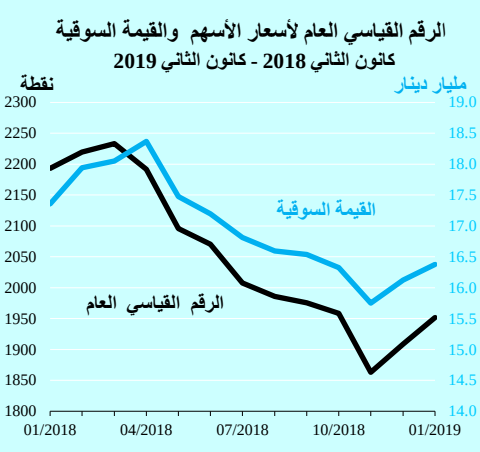

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر كانون الثاني 2019 تدفقاً موجباً بلغ 0.2 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 7.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2018. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون الثاني 2019 ما قيمته 26.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 26.1 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2018			كانون الثاني 2018	كانون الثاني 2019
2,319.3	حجم التداول		114.0	90.9
9.3	معدل التداول اليومي		5.2	4.3
16,122.7	القيمة السوقية		17,354.5	16,379.1
1,245.9	الأسهم المتداولة (مليون سهم)		96.2	65.7
484.5	صافي إستثمار غير الأردنيين		-7.3	0.2
1,231.8	شراء		16.6	26.3
747.3	بيع		23.9	26.1

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2018 بنسبة 2.0%، وذلك مقابل نمو نسبته 1.9% خلال ذات الربع من عام 2017. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.5% خلال الربع الثالث من عام 2018 مقابل نمو نسبته 4.0% خلال ذات الربع من عام 2017.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 بنسبة 2.0% مقابل نمو نسبته 2.2% خلال نفس الفترة من عام 2017، فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.8% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقابل نمو نسبته 3.9% خلال نفس الفترة من عام 2017.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 بنسبة 2.0%، مقابل نمو نسبته 3.0% خلال نفس الشهر من عام 2018.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2018 ليصل الى 18.7% (16.9% للذكور و25.7% للإناث)، وذلك مقابل 18.5% (16.1% للذكور و27.5% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 47.3%) و 20-24 سنة (بواقع 38.1%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0% وذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال نفس الفترة من عام 2017. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.3%)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، مقارنة مع نمو نسبته 2.3% خلال نفس الفترة من عام 2017. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.8% مقابل نمو نسبته 3.9% خلال ذات الفترة من عام 2017، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.8% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018. يجدر بالذكر أن دائرة الإحصاءات قامت بإعداد ونشر التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمنهجية جديدة تضمنت الانتقال من نظام الحسابات القومية SNA 1968 وبعض مفاهيم نظام الحسابات القومية SNA 1993 إلى نظام الحسابات القومية SNA 2008، وكذلك تعديل سنة الأساس لتصبح 2016 بدلاً من عام 1994.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2016-2018

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.9	1.9	2.1	**2.1**
GDP بالأسعار الجارية	4.2	3.5	2.8	3.0	**3.4**
2017					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	2.3	1.9	1.9	**2.1**
GDP بالأسعار الجارية	4.3	3.5	4.0	3.7	**3.9**
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	2.0	-	-
GDP بالأسعار الجارية	4.0	3.9	3.5	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2016-2018

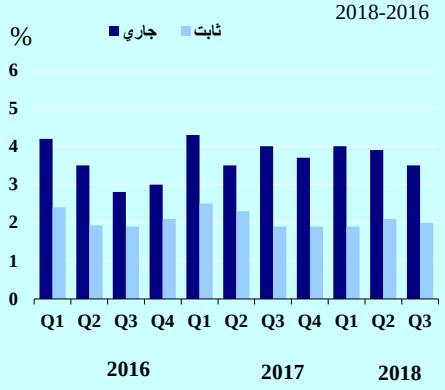

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، "الصناعة التحويلية" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والخدمات الاجتماعية والشخصية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 75.0% من النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسن فيه قطاعات "النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعات التحويلية"، و"منتجو الخدمات الحكومية"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، شهدت قطاعات " الصناعات الاستخراجية" و"الزراعة"، و"الكهرباء والمياه"، و" خدمات المال والتامين"، و"تجارة الجملة والتجزئة" تباطؤاً في أدائها، بينما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة.

القطاعات	معدل النمو الثلاثة أرباع الأولى		المساهمة في النمو (نقطة مئوية) الثلاثة أرباع الأولى	
	2017	2018	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.2	2.0	2.2	2.0
الزراعة	5.2	3.2	0.2	0.2
الصناعات الاستخراجية	15.8	2.0	0.3	-
الصناعات التحويلية	1.1	1.5	0.2	0.3
الكهرباء والمياه	2.6	2.3	0.1	0.1
الإنشاءات	0.1	-0.3	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.5	1.3	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	1.1	1.1	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	2.4	3.0	0.2	0.3
الخدمات المالية	4.0	3.6	0.3	0.3
العقارات	2.6	2.6	0.4	0.4
خدمات اجتماعية وشخصية	3.6	3.9	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	0.9	1.1	0.1	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	4.1	2.8	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (10.6%)، وعدد المغادرين (14.9%)، الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (0.5%). وأظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (23.8%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (7.0%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2017	2018	المؤشـــر	2018	الفترة المتاحة	2019
4.5	-21.5	**المساحات المرخصة للبناء**	-	العام كاملاً	-
-2.4	-7.0	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-		-
-4.9	-12.7	المنتجات الغذائية	-		-
-3.1	-7.2	منتجات التبغ	-		-
-7.3	-16.9	منتجات نفطية مكررة	-		-
-6.3	-4.3	صنع الملابس	-		-
1.9	-5.6	صنع منتجات المعادن اللافلزية	-		-
0.3	27.7	المنتجات الكيميائية	-		-
13.4	0.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	-		-
-13.8	-6.2	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-		-
13.6	0.6	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-		-
6.9	3.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	-		-
8.4	10.6	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-		-
7.3	7.4	**عدد المغادرين**	5.2	كانون الثاني	14.9
-14.1	-13.0	**حجم التداول في سوق العقار**	-14.2		-23.8

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ليسجل تضخماً نسبته 2.0% خلال شهر كانون الثاني من عام 2019، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.0% خلال نفس الشهر من عام 2018. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال شهر كانون الثاني من عام 2019:

- بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 23.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.6% خلال نفس الفترة عام 2018، وذلك نتيجه لقرار الحكومة القاضي بتحرير أسعار الخبز وتوجيه الدعم لمستحقيه الذي تم اتخاذه في شهر شباط عام 2018.
- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 18.4%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 8.6% خلال شهر كانون الثاني من عام 2018.

معدل التضخم لشهر كانون الثاني للأعوام (2011-2019)

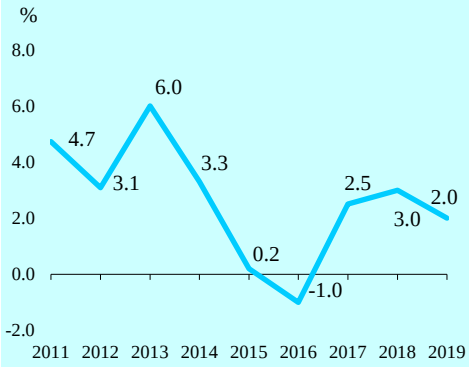

معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني للأعوام 2018 - 2019

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم كانون الثاني 2019	معدل التضخم كانون الثاني 2018	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون الثاني 2019	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون الثاني 2018
جميع المواد	**100.00**	**2.0**	**3.0**	**2.0**	**3.0**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**33.36**	**3.4**	**-1.3**	**1.0**	**-0.4**
الغذاء	30.51	3.6	-1.6	1.0	-0.5
الحبوب ومنتجاتها	4.99	23.7	1.6	1.0	0.1
اللحوم والدواجن	8.24	-6.8	0.4	-0.5	0.0
الأسماك ومنتجات البحر	0.82	-0.3	0.5	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.23	0.7	-6.8	0.0	-0.3
الزيوت والدهون	1.92	2.6	4.3	0.0	0.1
الفواكه والمكسرات	2.73	-5.5	-2.1	-0.1	-0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.89	18.4	-8.6	0.6	-0.3
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.43**	**0.2**	**21.2**	**0.0**	**0.9**
3) الملابس والأحذية	**3.55**	**-1.2**	**-0.2**	**0.0**	**0.0**
4) المساكن، منها:	**21.92**	**2.1**	**3.0**	**0.5**	**0.7**
الإيجارات	15.57	1.9	2.8	0.3	0.5
الوقود والانارة	4.85	3.4	4.7	0.1	0.2
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.19**	**1.0**	**1.9**	**0.0**	**0.1**
6) الصحة	**2.21**	**1.7**	**6.4**	**0.0**	**0.2**
7) النقل	**13.58**	**0.4**	**8.7**	**0.1**	**1.2**
8) الاتصالات	**3.50**	**0.0**	**1.9**	**0.0**	**0.1**
9) الثقافة والترفيه	**2.27**	**1.1**	**0.9**	**0.0**	**0.0**
10) التعليم	**5.41**	**2.9**	**1.4**	**0.2**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.83**	**7.5**	**0.9**	**0.1**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**3.75**	**0.9**	**4.0**	**0.0**	**0.2**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- مجموعة "المساكن" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 2.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.0% خلال شهر كانون الثاني من عام 2018. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 1.9% مقابل ارتفاع نسبته 2.9% خلال شهر كانون الثاني من عام 2018، وارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة " بنسبة 3.4% مقابل ارتفاع نسبته 4.7% نتيجة إضافة بند فرق أسعار الوقود الى فاتورة الكهرباء ابتداء من بداية عام 2018.
- مجموعة "النقل" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 0.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 8.7% خلال شهر كانون الثاني من عام 2018.
- مجموعة "التعليم" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 2.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.4% خلال شهر كانون الثاني من عام 2018.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة برفع معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 بمقدار 2.3 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة بمقدار 1.7 نقطة مئوية خلال نفس الشهر من عام 2018.

وفي المقابل، شهدت مجموعات وبنود أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها "اللحوم والدواجن" (6.8%)، و"الفواكه والمكسرات" (5.5%)، و"الملابس والأحذية" (1.2%).

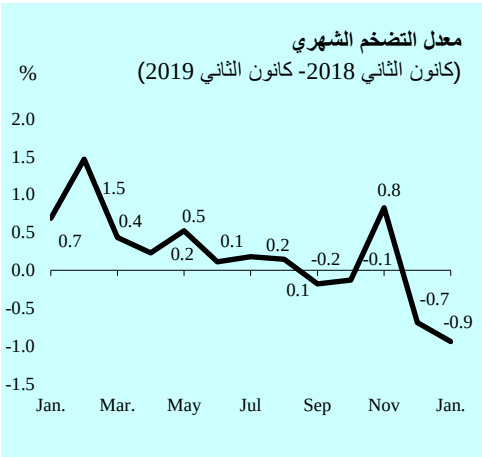

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون الثاني 2019، فقد شهد تراجعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (كانون الأول 2018) بنسبة 0.9%. ويأتي ذلك محصلة لتراجع معظم أسعار المجموعات والبنود، من أبرزها "الوقود والإنارة (1.2%)"، "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (5.5%)، و"الفواكه والمكسرات" (3.9 %)، و"النقل" (3.0%)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض (5.2%) وارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها "اللحوم والدواجن" (1.4%)، و"الزيوت والدهون" (0.2%) و"الحبوب ومنتجاتها" (0.1%).

سوق العمل

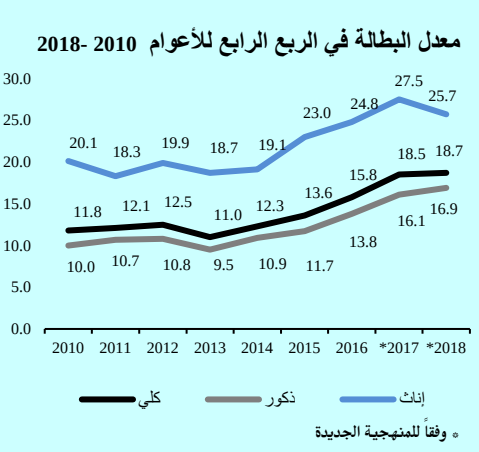

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 18.7% (16.9% للذكور و25.7% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2018، وذلك مقابل 18.5% (16.1% للذكور و27.5% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل اعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2018 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 47.3%) و20-24 سنة (بواقع 38.1%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 24.5% خلال الربع الرابع من عام 2018.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة الى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 35.8% (55.9% للذكور و15.2% للإناث)، بالمقارنة مع 38.2% (60.1% للذكور و16.3% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017.
- بلغت نسبة المشتغلين الى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 29.1%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 727.6 مليون دينار (2.4% من GDP) خلال عام 2018، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 747.9 مليون دينار (2.6% من GDP) خلال عام 2017. وفي حال استثناء المنح الخارجية (894.7 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى ما مقداره 1,622.3 مليون دينار (5.4% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,455.8 مليون دينار (5.0% من GDP) نهاية عام 2017.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 818.6 مليون دينار، ليصل إلى 16,220.7 مليون دينار (53.9% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 220.3 مليون دينار، ليصل إلى 12,087.5 مليون دينار (40.2% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 1,039.1 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 28,308.3 مليون دينار (94.0% من GDP) في نهاية عام 2018، مقابل 27,269.2 مليون دينار (94.3% من GDP) في نهاية عام 2017.
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي خلال عام 2018 بمقدار 425.8 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,407.7 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 1,244.5 مليون دينار، ليصل إلى 14,813.1 مليون دينار (49.2% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,464.9 مليون دينار، ليصل إلى 26,900.6 مليون دينار (89.4% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر كانون الأول من عام 2018 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 بمقدار 251.3 مليون دينار، أو ما نسبته 23.3%، لتصل إلى 1,329.1 مليون دينار. أما خلال عام 2018، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 414.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.6%، عن مستواها خلال عام 2017 لتصل الى 7,839.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 227.5 مليون دينار، وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 186.8 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2018

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون الأول		معدل النمو	كانون الثاني- كانون الأول		معدل النمو
	2017	2018	%	2017	2018	%
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**1,077.8**	**1,329.1**	**23.3**	**7,425.3**	**7,839.6**	**5.6**
الإيرادات المحلية، منها:	609.9	746.8	22.4	6,717.4	6,944.9	3.4
الإيرادات الضريبية، منها:	332.1	433.5	30.5	4,343.6	4,535.6	4.4
ضريبة المبيعات	260.8	307.6	17.9	2,993.5	3,184.6	6.4
الإيرادات الأخرى	276.5	312.0	12.8	2,362.2	2,398.4	1.5
المنح الخارجية	467.9	582.3	24.4	707.9	894.7	26.4
إجمالي الإنفاق، منها:	**916.0**	**1,082.0**	**18.1**	**8,173.2**	**8,567.3**	**4.8**
النفقات الرأسمالية	257.6	260.9	1.3	1,060.2	947.7	-10.6
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**161.9**	**247.3**	-	**-747.9**	**-727.6**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-2.6**	**-2.4**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2018 بمقدار 227.5 مليون دينار، أو ما نسبته 3.4%، مقارنة مع عام 2017 لتصل إلى 6,944.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 192.0 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 36.2 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.7 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

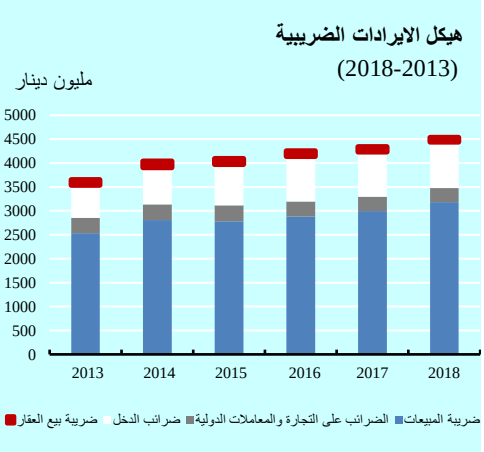

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2018 بمقدار 192.0 مليون دينار، أو ما نسبته 4.4%، مقارنة مع عام 2017 لتصل إلى 4,535.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 65.3% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 191.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.4%، لتبلغ 3,184.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 70.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 127.8 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 76.1 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 52.7 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 65.7 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 27.0 مليون دينار، أو ما نسبته 2.9%، لتصل إلى 965.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 21.3%

من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 19.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6%، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 7.5 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8% لتصل إلى 202.8 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 79.0% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 762.3 مليون دينار. وتشير بيانات بورصة عمان إلى ارتفاع صافي أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بنسبة 44.7% خلال عام 2018، بالمقارنة مع عام 2017، حيث بلغ صافي أرباح هذه الشركات لعام 2018 ما قيمته 1,170.0 مليون دينار مقارنة بنحو 809.0 مليون دينار في عام 2017.

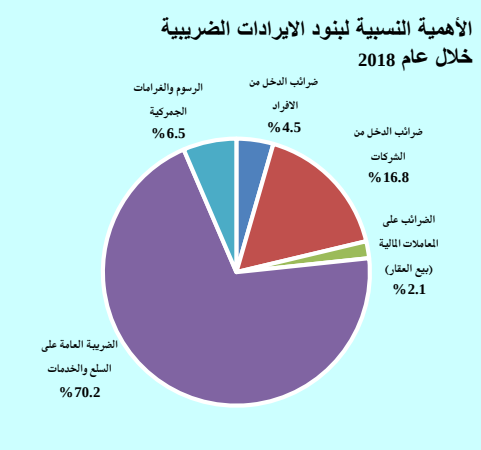

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 11.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، لتصل إلى 292.9 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 14.7 مليون دينار، أو ما نسبته 13.6%، لتصل إلى 93.0 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2018 بمقدار 36.2 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5%، لتصل إلى 2,398.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة

لزيادة الايرادات المختلفة بمقدار 103.4 مليون دينار لتبلغ 1,191.5 مليون دينار، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 14.3 مليون دينار لتبلغ 901.8 مليون دينار، وانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 52.9 مليون دينار لتبلغ 305.1 مليون دينار (منها 271.3 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 319.4 مليون دينار خلال عام 2017).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2018 بمقدار 0.7 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2017، لتصل إلى 10.9 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال عام 2018 بمقدار 186.8 مليون دينار، أو ما نسبته 26.4%، لتصل إلى 894.7 مليون دينار، مقابل 707.9 مليون دينار خلال عام 2017.

■ إجمالي الإنفاق

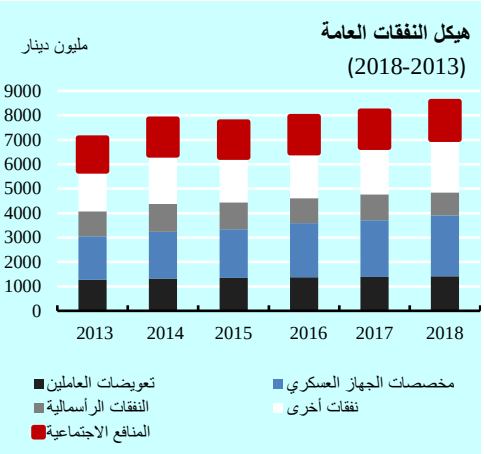

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر كانون الأول من عام 2018 بمقدار 166.0 مليون دينار، أو ما نسبته 18.1%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017، لتبلغ 1,082.0 مليون دينار. أما خلال عام 2018، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 394.1 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8%، لتصل الى 8,567.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.1%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 10.6%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2018 بمقدار 506.6 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1%، لتصل إلى ما مقداره 7,619.6 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 88.9% من اجمالي الإنفاق. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبه تتجاوز نسبة ارتفاع الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 91.1%، مقابل 94.4% خلال عام 2017. ويعزى ارتفاع النفقات الجارية الى ارتفاع معظم مكوناتها، كما يلي:

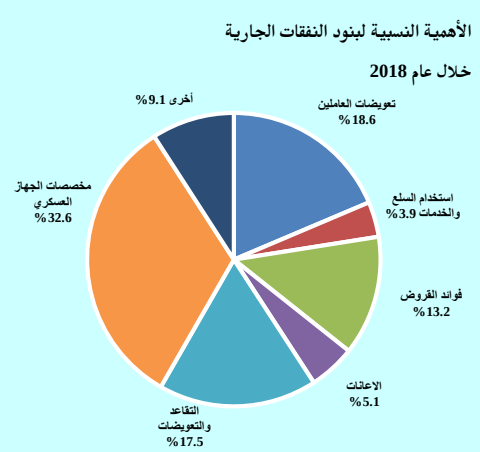

- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 157.0 مليون دينار، ليصل إلى 2,482.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 148.2 مليون دينار، ليبلغ 1,004.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 99.9 مليون دينار، ليبلغ 391.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند التقاعد والتعويضات بمقدار 54.4 مليون دينار، ليصل إلى 1,331.5 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 33.4 مليون دينار، ليصل إلى 1,418.9 مليون دينار.
- وبالمقابل، انخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 84.1 مليون دينار، ليبلغ 295.5 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال عام 2018 بمقدار 112.5 مليون دينار، أو ما نسبته 10.6%، مقارنة مع عام 2017، لتصل إلى 947.7 مليون دينار.

العجز/ الوفر المالي

- انخفض العجز الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، خلال عام 2018 بمقدار 20.3 مليون دينار، ليصل الى ما مقداره 727.6 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 747.9 مليون دينار خلال عام 2017. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة العجز إلى GDP لتصل الى نحو 2.4% مقابل عجز نسبته 2.6% خلال عام 2017. وباستبعاد المنح الخارجية، يرتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة إلى 1,622.3 مليون دينار (5.4% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,455.8 مليون دينار (5.0% من GDP) خلال عام 2017.

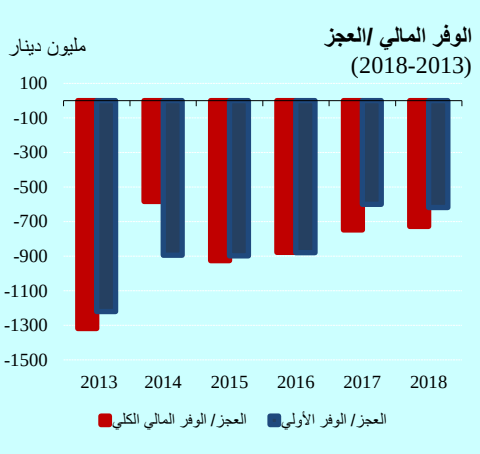

- سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً، قبل المنح، (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 618.0 مليون دينار (2.1% من GDP) خلال عام 2018، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 599.6 مليون دينار (2.1% من GDP) خلال عام 2017. أما بإضافة المنح، فقد حققت الموازنة فائضاً أولياً بلغ 276.7 مليون دينار (0.9% من GDP)، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 108.3 مليون دينار (0.4% من GDP) خلال عام 2017.

الدين العام

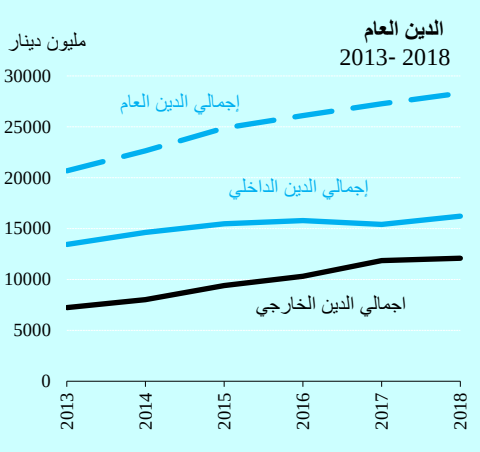

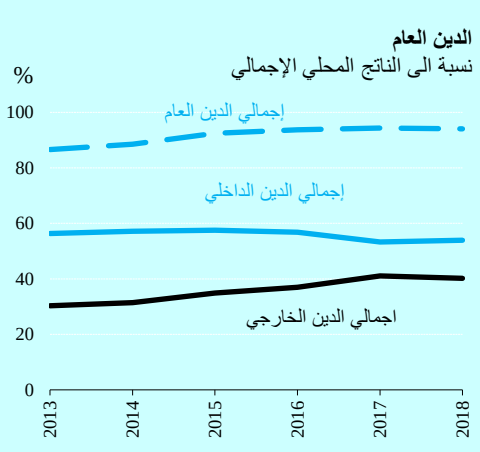

■ ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية عام 2018 بمقدار 818.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2017، ليصل إلى 16,220.7 مليون دينار (53.9% من GDP مقابل 53.3% من GDP في نهاية عام 2017). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 805.5 مليون دينار، وارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 13.2 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2017، ليصلا إلى 13,352.3 مليون دينار و2,868.5 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 881.4 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 13,075.3 مليون دينار، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 80.0 مليون دينار، مقارنة مع مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 271.7 مليون دينار. أمّا ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء محصلة

لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 60.2 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 2,258.0 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة بمقدار 47.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 610.5 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 220.3 مليون دينار، ليصل إلى 12,087.5 مليون دينار (40.2% من GDP مقابل 41.1% من GDP في نهاية عام 2017). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 72.4% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 8.5%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 6.0%، وبوحدة حقوق السحب الخاصة (5.6%)، والدينار الكويتي (5.3%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2018 بمقدار 1,039.1 مليون دينار، ليصل إلى نحو 28,308.3 مليون دينار (94.0% من GDP) مقابل 27,269.2 مليون دينار (94.3% من GDP) في نهاية عام 2017.
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي خلال عام 2018 بمقدار 425.8 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,407.7 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 1,244.5 مليون دينار، ليبلغ 14,813.1 مليون دينار (49.2% من GDP مقابل 46.9% من GDP في نهاية عام 2017). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,464.9 مليون دينار ليبلغ 26,900.6 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 89.4% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 88.0% من GDP في نهاية عام 2017.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال عام 2018 بمقدار 120.4 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2017، لتبلغ 1,300.1 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 921.9 مليون دينار، وفوائد بقيمة 378.2 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2019

آذار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار جميع المشتقات النفطية، وتثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي ومادة الكاز، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2019		معدل النمو %
		شباط	آذار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	695	720	3.6
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	905	940	3.9
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,055	1,090	3.3
السولار	فلس/لتر	560	600	7.1
الكاز	فلس/لتر	560	560	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/طن	391.2	415.7	6.3
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	418	439	5.0
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	423	444	5.0
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	438	459	4.8
الإسفلت	دينار/طن	382.5	408.5	6.8

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2019/3/1.

- تثبيت بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، ابتداءً من شهر آذار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

شبـاط

- تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 10 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر شباط 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء الغاء الرسوم على الصادرات السلعية حتى نهاية العام الحالي.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام معدل لنظام التبرعات المدرسية لسنة 2019، والمتضمن تخفيض قيمة التبرعات المدرسية للطلبة الاردنيين وتحديدها للطلبة غير الاردنيين في المراحل التعليمية وعلى النحو التالي:

المرحلة التعليمية	الطلبة الاردنيين	الطلبة غير الاردنيين
المرحلة الاساسية من الصف الاول الى الصف السادس	3 دنانير	40 دينار
المرحلة الاساسية من الصف السابع الى الصف العاشر	4 دنانير	40 دينار
المرحلة الثانوية الفروع الاكاديمية	6 دنانير	60 دينار
المرحلة الثانوية الفروع المهنية	6 دنانير	80 دينار

كانون الثاني

- قرر مجلس الوزراء منح الحافلات الخصوصية التي تعمل على نقل الطلاب، والمراد استبدالها، أو التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل؛ وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قرر مجلس الوزراء منح حافلات النقل السياحي، العاملة حالياً والمراد استبدالها، أو العاملة التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، أو في حالة ترخيص شركات جديدة، إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل؛ وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 18 فلساً، ابتداءً من شهر كانون الثاني 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء عدم تمديد الإعفاء من الضريبة الخاصة الممنوح للسيارات التي تعمل بالكهرباء كلياً، لتصبح خاضعه لضريبة خاصة بنسبة 25%.

- قرر مجلس الوزراء تثبيت سعر الكاز لمدة أربعة شهور اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية شهر نيسان 2019، مع العمل على تخفيضه في حال تراجعت أسعار النفط عالمياً خلال هذه الفترة.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 35%، وذلك اعتباراً من 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 61 سلعة أساسية الخاضعة لنسبة 10% و16% لتصبح 4%، وذلك اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2018

كانون الأول

- أقر مجلس الوزراء قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2018، ويقرأ مع القانون رقم (34) لسنة 2014، على أن يعمل به اعتباراً من 2019/1/1.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 18 فلساً بدلاً من 22 فلساً، ابتداءً من شهر كانون الأول، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.

تشرين الثاني

- أقر مجلس الوزراء تعليمات الرقابة على المصوغات الذهبية والفضية والبلاتينية رقم (4) لسنة 2018 المعدلة للتعليمات رقم (1) لسنة 2018 وتعليمات رقم (9) لسنة 2016، والتي تضمنت تخفيض الأجور التي تتقاضاها مؤسسة المواصفات والمقاييس بدل تقديم الخدمات، ومن ضمنها:
  - مبلغ 350 دينار مقابل دمغ كيلوغرام واحد من المصوغات الذهبية المشغولة المحلية.
  - مبلغ 850 دينار مقابل دمغ كيلوغرام واحد من المصوغات الذهبية المشغولة المستوردة.
  - مبلغ 1000 دينار مقابل دمغ كيلوغرام من المصوغات البلاتينية المشغولة المستوردة أو المحلية.

أيلول

- قرر مجلس الوزراء إعفاء بعض السلع الغذائية الطازجة (خضار وفواكه) من الضريبة العامة على المبيعات، بعد أن كانت خاضعة لضريبة بنسبة 10%، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الضريبة على مجموعة أخرى من المنتجات الزراعية من 10% الى 4%. كما قرر المجلس إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي من الضريبة العامة على المبيعات.
- أقر مجلس الوزراء صيغة معدلة لمشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، والذي تم سحبه في شهر حزيران 2018. ويهدف التعديل إلى إصلاح النظام الضريبي، وتحفيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والتنمية وخلق فرص العمل في المحافظات، وتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي من خلال تصاعدية الضريبة، ومحاربة التهرب الضريبي، والاعتداء على المال العام.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 22 فلساً بدلاً من 24 فلساً، ابتداءً من شهر تشرين الأول، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.

تموز

- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، والتي لا تتجاوز سعة محركها 2500 cc، كما يلي:
  - تخفيض الضريبة الخاصة على سيارات الهايبرد، لتصبح كالتالي:
    - 30% اعتباراً من تاريخ 2018/7/1 حتى تاريخ 2018/12/31.
    - 35% اعتباراً من تاريخ 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
    - 40% اعتباراً من تاريخ 2020/1/1 حتى تاريخ 2020/12/31.
    - 45% اعتباراً من تاريخ 2021/1/1 حتى تاريخ 2021/12/31.
  - تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد التي تستبدل بالسيارات القديمة التي يتم شطبها، لتصبح على النحو التالي:
    - 12.5% اعتباراً من تاريخ 2018/7/1 حتى تاريخ 2018/12/31.
    - 20% اعتباراً من تاريخ 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
    - 25% اعتباراً من تاريخ 2020/1/1 حتى تاريخ 2020/12/31.
    - 30% اعتباراً من تاريخ 2021/1/1 حتى تاريخ 2021/12/31.

- تعديل الضريبة الخاصة المفروضة على وزن السيارات لتصبح على النحو التالي:
  - 350 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
  - 500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
  - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
  - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.

■ قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 24 فلساً بدلاً من 17 فلساً، ابتداءً من شهر تموز، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.

■ قرر مجلس الوزراء استمرار العمل بالقرار المنتهي العمل به في نهاية عام 2017، والقاضي باقتطاع 10% من اجمالي الراتب الشهري لجميع العاملين في القطاع العام ممن تزيد رواتبهم الشهرية عن 2000 دينار، على ان يطبق فقط على رئيس الوزراء وأعضاء الفريق الوزاري، وذلك اعتباراً من 2018/7/1 وحتى نهاية العام الحالي.

♦ حزيران

■ قرر مجلس الوزراء سحب مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، وجاء هذا القرار انسجاماً مع التوجيهات الملكية التي تضمنها كتاب التكليف السامي، والذي شدد على ضرورة إجراء مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل.

■ صدور الإرادة الملكية السامية بوقف العمل بقرار رفع أسعار المحروقات وزيادة بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء لشهر حزيران الجاري، والإبقاء عليها كما كانت في شهر أيار، وذلك للتخفيف من الأعباء الاقتصادية على المواطنين في شهر رمضان.

♦ أيار

■ قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 17 فلساً بدلاً من 15 فلساً، ابتداءً من شهر أيار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.

■ أقر مجلس الوزراء مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، والهادف الى معالجة التجنب والتهرب الضريبي، وتحسين الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية.

نيسان

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 15 فلساً بدلاً من 14 فلساً، ابتداءً من شهر نيسان، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض التعريفة الجمركية على ورق الكتابة والطباعة من قياس A4، ليصبح 5% بدلاً من 10%.

آذار

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 14 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر آذار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء اعفاء البنود الواردة في الجدول أدناه من ضريبة المبيعات، علماً بأنها كانت تخضع للضريبة بنسبة 5%:

الوصـــف	رقم البند
فضة بجميع اشكالها	71
ذهب نصف مشغول	71
ماس غير مشـــغول	71
ماس مشغول	71
حلي ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	7113
مصنوعات صياغة واجزاءها من فضة ومعادن ثمينة اخرى	7114
مصنوعات من معادن عادية بقشرة من معادن اخرى ثمينة	7115
خدمات تصنيع وصياغة الذهب والحلي والمجوهرات	3691

- أقر مجلس الوزراء التعليمات رقم (1) لسنة 2018 المعدلة لتعليمات الرقابة على المصوغات الذهبية والفضية والبلاتينية رقم (9) لسنة 2016، والتي تضمنت رفع الأجور التي تتقاضاها مؤسسة المواصفات والمقاييس بدل تقديم الخدمات، ومن ضمنها:
  - مبلغ 750 دينار مقابل دمغ كيلوغرام واحد من المصوغات الذهبية المشغولة المحلية.
  - مبلغ 1750 دينار مقابل دمغ كيلوغرام واحد من المصوغات الذهبية المشغولة المستوردة.
  - مبلغ 100 دينار مقابل دمغ كيلوغرام واحد من المصوغات الفضية المشغولة المستوردة.
  - مبلغ 2000 دينار مقابل دمغ كيلوغرام من المصوغات البلاتينية المشغولة.

شبـاط

- قررت هيئة تنظيم النقل البري رفع أجور النقل العام بنسبة 10% اعتباراً من تاريخ 2018/2/7. ويشمل القرار حافلات النقل العام وسيارات التاكسي والسرفيس العاملة على جميع الخطوط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 4 فلسات، ابتداءً من شهر شباط، مع استمرار إعفاء الشريحة المنزلية التي يقل استهلاكها عن 300 كيلو واط شهرياً.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع الكتب، والصحف والمجلات الدورية المطبوعة، وكتب الأطفال المصورة، وكتب الرسم والتلوين، الى ضريبة المبيعات بنسبة الصفر.

كانون الثاني

- اتخذ مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات السعرية والضريبية، أبرزها:

  - تحديد سعر الطحين الموحد بـ 222 دينار للطن الواحد، وتحديد اسعار الخبز العربي دون تغليف في المخابز على النحو التالي:
    - الكماج الكبير 320 فلس/كيلو غرام.
    - الكماج الصغير 400 فلس/كيلو غرام.
    - الطابون او المشروح أو الورد أو المنقوش 350 فلس/كيلو غرام.
  - رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على السلع المعفاه والخاضعة إلى نسبة الصفر و 4%، مع الابقاء على بعض السلع الاساسية دون تغيير لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لذوي الدخل المتدني والمتوسط.
  - رفع الضريبة الخاصه على السجائر بمقدار 200 فلس على كل علبة مطروحة للاستهلاك المحلي، وفقاً لسعر البيع للمستهلك.
  - عدم تجديد إعفاء مركبات الهايبرد، الذي بدأت الحكومة بتطبيقه في عام 2012، لتصبح الضرائب الخاصة على سيارات الهايبرد ما نسبته 55% بدلاً من 25% في حال شراء مركبة هايبرد من دون شطب مركبة قديمة، وفي حال شطب مركبة قديمة واستبدالها بهايبرد تصبح نسب الضريبة 40% بدلاً من 12.5%.

- فرض ضريبة خاصة على كل سيارة ركوب مستوردة وفقاً لوزنها، وذلك على النحو التالي:
  - 500 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
  - 750 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
  - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
  - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.
- رفع الضريبة الخاصة على البنزين اوكتان 95 و98 لتصبح 30%.
- رفع الضريبة الخاصة على المشروبات الغازية لتصبح 20%.
- تخفيض رسوم نقل ملكية المركبات من شخص إلى شخص آخر، سواءً كان طبيعياً أو معنوياً (بإستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، لتصبح على النحو التالي:

فئة المحرك CC	المركبات التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات		المركبات التي يتجاوز عمرها 10 سنوات	
	الرسم السابق	الرسم الحالي	الرسم السابق	الرسم الحالي
حتى 1500	50	40	40	30
أكبر من 1500 حتى 2000	100	80	80	60
أكبر من 2000	400	200	120	100

❐ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2019

♦ آذار

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 65 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في منطقتي دير علا والكرامة بمنطقة وادي الاردن.

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة الاردنية والوكالة الفرنسية للإنماء AFD لتقديم حزمة تمويلية بسقف قيمته مليار يورو تُمكن الأردن الاستفادة منها للأربعة أعوام القادمة 2019-2022، موزعة على النحو التالي:
  - مبلغ 650 مليون يورو، قروض ميسرة تتضمن قروض لدعم الموازنة العامة بقيمة 400 مليون يورو (بواقع 100 مليون يورو سنويا)، ومبلغ 250 مليون يورو، قروض ميسرة لدعم المشاريع التنموية.
  - مبلغ 200 مليون يورو، للتمويل غير السيادي "اقتراض غير حكومي ولا يتضمن ضمانات حكومية".
  - مبلغ 150 مليون يورو، منح ومساعدات فنية ستقدم من خلال عدة مبادرات لدعم خطة الاستجابة الأردنية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.5 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع تعزيز قدرات الدفاع المدني الاردني.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2018

كانون الأول

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من حكومة جمهورية الصين الشعبية بقيمة 11.5 مليون دولار، وذلك لتمويل 10 أطقم من أجهزة الفحص بالأشعة السينية لدائرة الجمارك العامة لفحص الشاحنات المحملة بالبضائع، وفحص الطرود والحقائب عبر حدود المملكة.
- التوقيع على إتفاقيتي قرضين ميسرين جداً مقدمين من بنك الاعمار الالماني (KfW) بقيمة 97 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروعين حيويين في قطاع المياه.
- التوقيع على اتفاقية لجدولة ديون الصندوق السعودي للتنمية على الاردن بقيمة 114 مليون دولار، حيث تضمنت الاتفاقية جدولة 19 قرضاً مستحقة على الحكومة الأردنية لمدة 20 عام، منها 5 سنوات فترة سماح.
- التوقيع على اتفاقية منحة مشتركة مقدمة من الولايات المتحدة والدانمارك بقيمة 14 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الصحة من أجل تخفيف الضغوط المالية على وزارة الصحة نتيجة تدفق اللاجئين السوريين للمملكة.

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 6.5 مليون يورو لتمويل مشروع تطوير البنى التحتية والفنية لمعبر الكرامة على الحدود الأردنية-العراقية، وبما يساهم في زيادة وانسياب حركة التجارة والمسافرين بين البلدين الشقيقين.
- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 30.6 مليون يورو، لإنشاء عشر مدارس حكومية جديدة في الاردن.

تشرين الثاني

- التوقيع على اتفاقية قرض سياسة التنمية (قرض دعم الموازنة العامة) مقدم من الحكومة اليابانية بقيمة 300 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، وذلك بهدف دعم الاستقرار الاقتصادي وبيئة الأعمال وتوفير فرص عمل في المملكة.

تشرين الأول

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 86 مليون يورو لدعم الموازنة العامة ودعم الإصلاحات الاقتصادية في الأردن، وذلك ضمن محضر المحادثات المتضمن تقديم منح وقروض ميسرة بقيمة 462.1 مليون يورو لتمويل مشاريع تنموية، ومنح لدعم اللاجئين السوريين.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 50 مليون يورو لبرنامج دعم سيادة القانون في الأردن.
- التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع كل من المملكة العربية السعودية، دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، والتي جاءت نتيجة لقمة مكة التي عقدت في شهر حزيران 2018، لمساعدة الاردن في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية نتيجة لحالة عدم الاستقرار في المنطقة وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني، وذلك على النحو التالي، وحسب كل دولة:

- المملكة العربية السعودية
  - اتفاقية منحة لدعم الميزانية في تمويل مشاريع وبرامج بقيمة 250 مليون دولار على مدى خمس سنوات لتمويل عدد من المشاريع التنموية في قانون الموازنة العامة.
- دولة الامارات العربية المتحدة
  - تقديم وديعة في البنك المركزي الاردني بقيمة 333.3 مليون دولار.
  - تقديم منحة لدعم ميزانية الحكومة الاردنية بقيمة 250 مليون دولار على مدى خمس سنوات.
  - تقديم قرض تنموي للمشاريع الانمائية بقيمة 50 مليون دولار.
  - تقيم ضمانات للبنك الدولي بحد أقصى 200 مليون دولار.

- دولة الكويت
  - تقديم وديعة في البنك المركزي الاردني بقيمة 500 مليون دولار بشروط تفضيلية.
  - تقديم برنامج اقراضي بقيمة 500 مليون دولار على مدى خمس سنوات بواقع 100 مليون دولار سنوياً ابتداءً من 2020/2019 لتمويل مشاريع رأسمالية/ تنموية في الموازنة العامة.
  - اتفاقية لإعادة جدولة مديونية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على الأردن بقيمة 300.7 مليون دولار، وقد تضمنت الاتفاقية إعادة جدولة مديونية الصندوق على الحكومة الاردنية والتي لم يتم سدادها لغاية تاريخ 2018/12/31. ويبلغ عدد القروض المجدولة حوالي 17 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ 91.1 مليون دينار كويتي (ما يعادل 300.7 مليون دولار)، سيتم سدادها على مدى 40 عام، متضمنة فترة سماح تبلغ 15 سنة، وبسعر فائدة يبلغ 1%.

أيلول

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات تمويل مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 115 مليون يورو، وذلك لدعم قطاعي المياه والتعليم، منها منحة بقيمة 20 مليون يورو، ضمن التزامات الحكومة الالمانية بتقديم مساعدات جديدة للمملكة لعام 2018. وقروض ميسرة جداً بقيمة 95 مليون يورو، ضمن المساعدات التي التزمت بها المانيا للأردن في عام 2017.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الصينية بقيمة 31.5 مليون دولار، لتمويل توسعة وإعادة تأهيل طريق السلط - العارضة.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية (USTDA) بقيمة 900 ألف دولار، لتطوير المدينة الذكية في عمان بالشراكة مع امانة عمان الكبرى.

آذار

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الاوروبي بقيمة 20 مليون يورو، وذلك لدعم مشاريع ذات أولوية ضمن مساعدات الاتحاد الأوروبي المقررة للأردن لعام 2017، حيث تم تخصيص مبلغ المنحه الأولى (10 مليون يورو) لمشروع إجراءات تطوير التجارة الداعمه للنمو الاقتصادي الشامل. والمنحه الثانية، بنفس القيمة، خصصت لمشروع دعم إجراءات لتنفيذ أولويات الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الأول من عام 2018 بنسبة 7.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 551.4 مليون دينار. أما خلال عام 2018، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 3.5% مقارنه مع عام 2017 لتبلغ 5,518.5 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون الأول من عام 2018 بنسبة 7.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 1,271.6 مليون دينار. أما خلال عام 2018، فقد انخفضت المستوردات بنسبة 1.4% مقارنة مع عام 2017 لتبلغ 14,353.2 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون الأول من عام 2018 انخفاضاً نسبته 16.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 720.2 مليون دينار. اما خلال عام 2018، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 4.2% مقارنة مع عام 2017 ليبلغ 8,834.7 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 بنسبة 9.1% مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل الى 324.7 مليون دينار. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 4.1% خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل الى 76.0 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 بنسبة 4.4% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليصل إلى 228.1 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 1,971.2 مليون دينار (9.0% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع عجز مقداره 2,376.0 مليون دينار (11.2% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 10.2% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع 12.3% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 538.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة بحوالي 1,171.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2018 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 31,654.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 29,432.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 164.2 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 200.5 مليون دينار خلال عام 2018، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 36.3 مليون دينار مقارنة مع عام 2017 ليبلغ 19,021.6 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني – كانون الأول			
	2017	معدل النمو (%)	2018	معدل النمو (%)
	القيمة	2017/2016	القيمة	2018/2017
التجارة الخارجية	19,057.9	5.2	19,021.6	-0.2
الصادرات الكلية	5,333.1	-0.5	5,518.5	3.5
الصادرات الوطنية	4,504.2	2.5	4,668.4	3.6
المعاد تصديره	828.9	-13.9	850.1	2.6
المستوردات	14,553.7	6.1	14,353.2	-1.4
الميزان التجاري	-9,220.6	10.3	-8,834.7	-4.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني – كانون الأول		معدل النمو (%)
	2017	2018	
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	1112.6	1,228.5	10.4
السعودية	571.5	502.2	-12.1
الهند	382.7	483.9	26.4
العراق	367.8	466.0	26.7
الإمارات	203.5	185.2	-9.0
الكويت	239.8	171.3	-28.6
قطر	114.6	98.4	-14.1
المستوردات			
السعودية	1,954.1	2,392.3	22.4
الصين	1,963.1	1,963.9	0.0
الولايات المتحدة الامريكية	1,420.3	1,252.5	-11.8
ألمانيا	639.3	659.6	3.2
الإمارات	705.6	584.7	-17.1
تركيا	484.3	547.5	13.0
إيطاليا	589.2	445.5	-24.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2018 ارتفاعاً نسبته 3.5% لتصل إلى 5,518.5 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 164.2 مليون دينار (3.6%) لتصل إلى 4,668.4 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 21.2 مليون دينار (2.6%) لتصل إلى 850.1 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017، يلاحظ ما يلي:**
  - ارتفاع الصـــادرات من الملابس بمقدار 127.4 مليون دينار (11.6%) لتصـــل إلى 1,228.9 مليون دينار. وقد اســـتحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نســـبته 87.8% من إجمالي صادرات الملابس.
  - ارتفاع الصـــادرات من البوتاس بمقدار 53.4 مليون دينار (16.1%) لتصـــل إلى 384.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصـــين وماليزيا ومصر على ما نسبته 65.3% من إجمالي صـــادرات المملكة من البوتاس.

أبرز الصـــادرات الوطنية الســـلعية خلال عامي 2017 و2018، مليون دينار

	2017	2018	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,504.2**	**4,668.4**	**3.6**
الملابس	**1,101.5**	**1,228.9**	**11.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	967.4	1,079.3	11.6
منتجات دوائية وصيدلية	**447.0**	**446.8**	**0.0**
السعودية	115.6	87.8	-24.0
العراق	60.3	84.6	40.3
الجزائر	45.0	50.1	11.3
الامارات	37.3	36.5	-2.1
البوتاس	**331.0**	**384.4**	**16.1**
الهند	89.3	103.3	15.7
الصين	83.9	63.9	-23.8
ماليزيا	27.5	42.0	52.7
مصر	30.4	42.0	38.2
الفوسفات	**282.0**	**259.1**	**-8.1**
الهند	178.7	181.3	1.5
اندونيسيا	68.1	55.2	-18.9
الخضروات	**282.3**	**226.4**	**-19.8**
السعودية	72.1	61.8	-14.3
الكويت	53.5	53.2	-0.6
الامارات	60.2	39.8	-33.9
الأسمدة	**148.4**	**189.3**	**27.6**
الهند	36.2	90.5	150.0
تركيا	40.0	29.8	-25.5
السودان	7.2	20.5	184.7
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**91.5**	**108.5**	**18.6**
العراق	45.8	59.2	29.3
السعودية	19.0	27.1	42.6
الورق والكرتون	**110.1**	**108.4**	**-1.5**
السعودية	53.2	38.2	-28.2
العراق	21.9	31.2	42.5
لبنان	5.1	5.3	3.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصـادرات من الأسـمدة بمقـدار 40.9 مليـون دينـار (27.6%) لتصـل إلى 189.3 مليون دينـار. وقد اسـتحوذت أسـواق كل من الهند وتركيا والسـودان على مـا نسـبتـه 74.4% من إجمالي صـادرات المملكة من هذه المنتجات.
- انـخـفـاض الصـادرات من الخضـروات بمقـدار 55.9 مليون دينار (19.8%) لتصـل إلى 226.4 مليون دينـار. وقـد اسـتحوذت أسـواق كـل من السـعودية والكويت والامارات على مـا نسـبتـه 68.4% من إجمالي صـادرات المملكة من الخضروات.
- انـخـفـاض الصـادرات من الفوسـفات بمقدار 22.9 مليون دينـار (8.1%) لتصـل إلى 259.1 مليون دينار، وجاء هذا الانخفاض محصـلة لانخفاض الكميات بنسـبة 21.0% وارتفاع الأسـعار بنسـبة 16.3%. وقد استحوذت أسواق كل من الهند واندونيسيا على ما نسبته 91.3% من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.
- انخفاض الصـادرات من "الورق والكرتون" بمقدار 1.7 مليون دينار (1.5%)، لتصـل إلى 108.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق ولبنان على ما نسبته 68.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

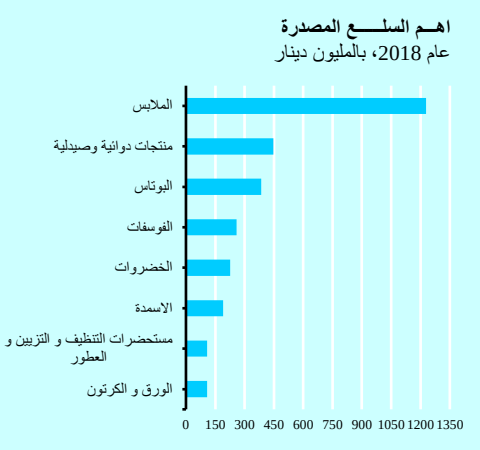

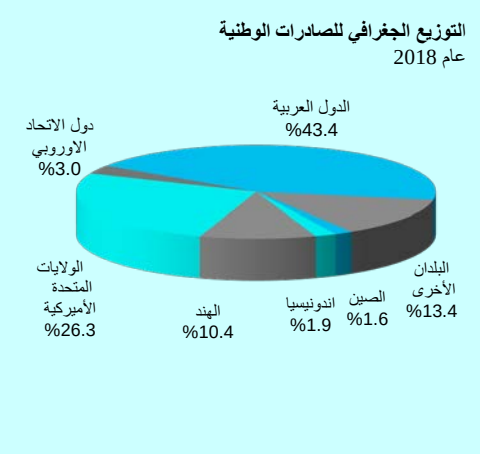

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس والفوسفات والخضروات والأسمدة و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" و"الورق والكرتون" خلال عام 2018 على ما نسبته 63.2% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 62.0% خلال عام 2017. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والإمارات والكويت وقطر على ما نسبته 67.2% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2018 مقابل 66.4% خلال عام 2017.

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال عام 2018 بنسبة 1.4% لتصل إلى 14,353.2 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 6.1% خلال عام 2017.

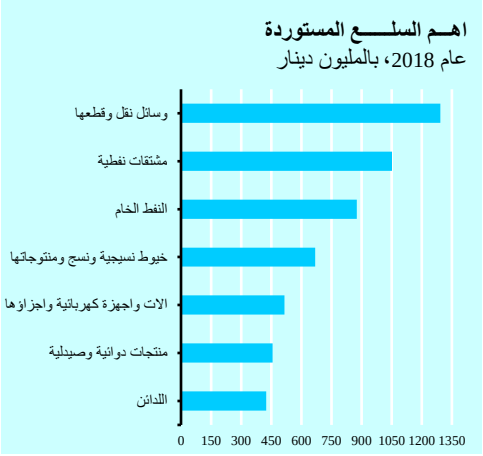

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 341.7 مليون دينار، (20.9%)، لتصل إلى 1,293.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمكسيك ما نسبته 51.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" 10.0 مليون دينار (1.9%)، لتصل إلى 515.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا وايطاليا ما نسبته 56.5% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 288.1 مليون دينار (37.7%) لتصل الى 1,051.7 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من السعودية ولاتفيا والامارات ما نسبته 79.1% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 99.0 مليون دينار (12.7%) لتصل إلى 875.8 مليون دينار، وذلك محصلة لانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 15.8% وارتفاع أسعار النفط بنسبة 33.8% مقارنة مع عام 2017. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام تم تلبيتها بنسبة 96.6% من المملكة العربية السعودية.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2017 و2018، مليون دينار

	2017	2018	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**14,553.7**	**14,353.2**	**-1.4**
وسائط النقل و قطعها	**1,634.8**	**1,293.2**	**-20.9**
الولايات المتحدة الامريكيه	372.6	284.7	-23.6
المانيا	200.8	195.4	-2.7
المكسيك	198.5	190.3	-4.1
مشتقات نفطية	**763.6**	**1,051.7**	**37.7**
السعوديه	276.4	506.4	83.2
لاتفيا	-	165.3	-
الامارات	106.5	160.5	50.7
النفط الخام	**776.8**	**875.8**	**12.7**
السعودية	776.8	845.8	8.9
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**655.5**	**668.9**	**2.0**
الصين	254.4	295.0	16.0
تايوان	197.5	164.5	-16.7
تركيا	62.4	60.0	-3.8
الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها	**525.3**	**515.3**	**-1.9**
الصين	222.6	201.7	-9.4
تركيا	45.4	57.8	27.3
ايطاليا	34.9	31.4	-10.0
منتجات دوائية وصيدلية	**440.0**	**457.1**	**3.9**
المانيا	59.1	62.8	6.3
الولايات المتحدة الأمريكية	52.6	54.6	3.8
فرنسا	51.5	44.0	-14.6
اللدائن	**404.9**	**424.6**	**4.9**
السعودية	211.3	230.7	9.2
الصين	26.6	37.2	39.8
الامارات	29.8	29.7	-0.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 19.7 مليون دينار (4.9%) لتصل الى 424.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والامارات ما نسبته 70.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 17.1 مليون دينار (3.9%) لتصل إلى 457.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ما نسبته 35.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"مشتقات نفطية" والنفط الخام و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"منتجات دوائية وصيدلية" واللدائن، على ما نسبته 36.8% من إجمالي المستوردات خلال عام 2018 مقابل 35.7% خلال عام 2017. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وتركيا وإيطاليا خلال عام 2018 على ما نسبته 54.7% من إجمالي المستوردات مقابل 53.3% خلال عام 2017.

التوزيع الجغرافي للمستوردات، عام 2018

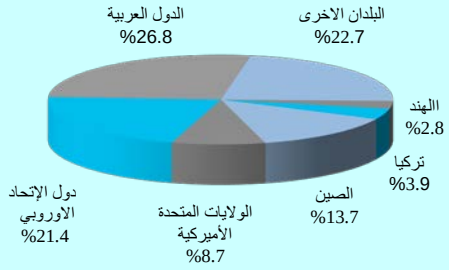

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الاول من عام 2018 انخفاضاً مقداره 0.7 مليون دينار (0.9%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 75.7 مليون دينار. أما خلال عام 2018 فقد شهدت السلع المعاد تصديرها ارتفاعاً مقداره 21.2 مليون دينار (2.6%) مقارنة مع عام 2017 لتبلغ 850.1 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الأول من عام 2018 انخفاضاً مقداره 140.5 مليون دينار (16.3%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 720.2 مليون دينار. أما خلال عام 2018 فقد شهد عجز الميزان التجاري انخفاضاً مقداره 385.9 مليون دينار (4.2%) مقارنة مع عام 2017 ليبلغ 8,834.7 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 بنسبة 4.4% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 228.1 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 27.2 مليون دينار (9.1%) لتصل إلى 324.7 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 3.0 مليون دينار (4.1%) لتصل إلى 76.0 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 إلى ما يلي:

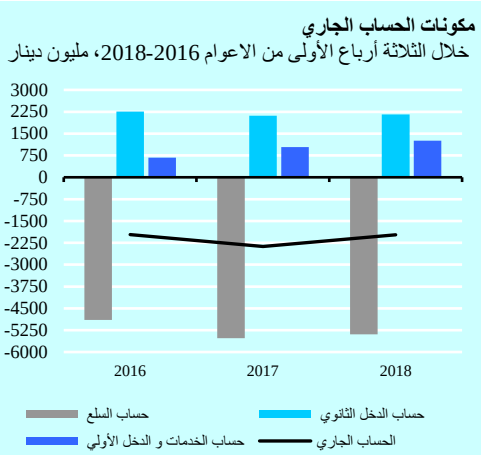

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,971.2 مليون دينار (9.0% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 2,376.0 مليون دينار (11.2% من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 2,249.4 مليون دينار (10.2% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع 2,617.3 مليون دينار (12.3% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 بمقدار 131.6 مليون دينار (2.4%) ليصل إلى 5,394.0 مليون دينار مقابل 5,525.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017.
- ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 بمقدار 198.8 مليون دينار ليبلغ 1,325.0 مليون دينار.
- انخفاض العجز المسجل في حساب الدخل الاولي بمقدار 20.6 مليون دينار ليصل إلى 65.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع عجز بلغ 85.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 26.7 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 6.1 مليون دينار.
- ارتفاع صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 بمقدار 53.8 مليون دينار ليصل 2,162.8 مليون دينار مقابل وفر مقداره 2,109.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 36.9 مليون دينار ليبلغ نحو 278.2 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 16.9 مليون دينار ليصل إلى 1,884.6 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 تدفقاً للداخل بمقدار 41.3 مليون دينار مقابل تدفقاً للداخل بنحو 18.0 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2017. في حين سجل الحساب المالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 صافي تدفق للداخل مقداره 2,433.3 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,448.0 خلال الفترة المقابلة من عام 2017، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018:
  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 538.9 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,171.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 77.7 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 30.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 699.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 7.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,273.1 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 1,253.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2018 التزاماً نحو الخارج بلغ 31,654.0 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2017 والبالغ 29,432.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصـــادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2018 بمقدار 1,658.6 مليون دينار ليصـــل إلى 17,036.4 مليون دينار. ويعود ذلك بشـــكل رئيس إلى انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,401.8 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 303.3 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2018 بمقدار 562.7 مليون دينار ليصل إلى 48,690.4 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 523.7 مليون دينار ليبلغ 24,841.5 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 365.1 مليون دينار لتبلغ 7,938.2 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 294.5 مليون دينار للبنك المركزي، وارتفاعها بمقدار 70.6 مليون دينار للبنوك المرخصة).
  - ارتفاع رصيد القروض لدى الحكومة العامة بمقدار 134.6 مليون دينار، ليبلغ 4,363.5 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 351.8 مليون دينار لتبلغ 7,858.0 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 257.5 مليون دينار ليصل إلى 643.9 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد الائتمان التجاري قصير الاجل الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 47.6 مليون دينار ليصل الى 785.1 مليون دينار.